

رقم التسلسل: ١٧٧٥٢٥٣	رقم التاريخ البيلاوي: ١ / ١ / ٢٠٢٢م	التاريخ العمري: قمة ذي القعدة ١٤٤٤هـ	الالتصاح
رقم العدد: ٢٧٥٨/٩٣١٤	رقم المصحف: ١٦	مكان الصدور: الكويت	رقم العدد: ١
الكتاب: رطلي ، خالد / الرستدي ، حسن	الجزء: ٣	عدد الصفحات: ٣٠	رقم المصنف: ١٩
خاص القبيل: #٨	الجهة:		

أكد أن قيمة الاستثمارات الأجنبية في إيران بلغت ٧ مليارات دولار

خرازي: سنقف بجانب أي دولة إسلامية تتعرض للاعتداء دون الالتفات لمصالحنا مع الغرب

هناك مشاكل عديدة بين الدول العربية والإسلامية فلماذا التركيز على الجزر محل الخلاف مع الإمارات

د. أسيري: الروابط التاريخية لا تكفي لدفع مسار نمو العلاقات

د. الكندري: مجالات عديدة للتعاون مع الجمهورية الإيرانية

٣٢

الدراسة النظرية والمفاهيم والبرمجة والتنفيذ ستحقق في ظل جهودكم الدؤوبة وأنتم المنسقين وأصحاب الرأي والمفكرين في كل من إيران والكويت ومشاركة باقي البلدان.

من جانبه قال عبد الرضا اسيري الأستاذ بقسم العلوم السياسية بأن الروابط التاريخية والحضارية مع الجمهورية الإيرانية لا تكفي وحدها في دفع مسار نمو العلاقات بين الشعوب والأمم ما لم تسندها رغبة سياسية واضحة وحاجة أمنية ماسة ومنافع ومصالح اقتصادية تخدم الطرفين على حد سواء مشدداً على ضرورة توسعة العلاقات التجارية والاقتصادية إلى مدار أكبر ليضحي البلدان مركزاً تجارياً واقتصادياً يمتد إلى أفق تعاملتهما لتشمل آسيا الوسطى بعامة.

وأضاف د. اسيري بأن إيران هي مفتاح الحل للعديد من الأزمات والقضايا الإقليمية وتلعب دوراً فعالاً في تحديد هذه القضايا مبيناً أن التحالف الغربي ضد الأروهاب للارهاب.

واقترح د. اسيري تطوير العلاقات الرسمية وتوسيع افق التعاون على جميع المحاور وعلى كافة المستويات الرسمية بين إيران والكويت بالإضافة إلى التعاون الشعبي.

من جانبه شدد د. عبد الله الكندري استاذ الجغرافيا على ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة وخاصة جمهورية إيران الإسلامية وذلك لعدة عناصر أساسية وامتيازات واضحة منها: الموقع الجيوبولتيكي لإيران وحجم السكان والسوق الاستهلاكية والموارد الاقتصادية المتنوعة والمتعددة والاستقرار السياسي والاجتماعي والنظام الديموقراطي والقرابة والجيرة والتقاليد والتناسب والارتباط الاجتماعي بين الشعبين المسلمين والقوة العسكرية الكبيرة في المنطقة مشيراً إلى أن مجالات التعاون والتكامل بين المنطقة بشكل عام والكويت بشكل خاص مع جمهورية إيران الإسلامية يتم عن طريق نقل

والتجارية الدولية. حيث أننا لا نعتقد بالتقدم والرفق عبر الصوت المنفرد للبلدان دون وجود وحدة وهوية إقليمية واحدة في ساحة النظام الاقتصادي العالمي الكبير. وتعتبر منطقتنا هذه بشكل تلقائي

أحد وجوه التماسي والتعاون الإيراني-الكويتي في المجال الإقليمي. وأن الزيارات المتبادلة والتبادل التجاري والثقافي الواسع النطاق بين شعبي البلدين والتواجد الكبير للإيرانيين من مختلف الشرائح الاقتصادية والفنية والتخصصية في الكويت والتي أدت إلى خلق أواصر القرابة بين البلدين، إن دلت على شيء فإنما تدل على وجود الأرضية على الصعيد الثنائي وعلى أساس المودة والتفاهم. وبما كاننا أن نوسع هذه الأرضية لتشمل المنطقة برمتها، وإذا ما قطعنا مسار إزالة التوتر وتحقيق الثقة فأبواب التعاون الإقليمي ستكون مفتوحة أمامنا على مصراعها ويمكن القول بإيجاز أنه توجد مجالات شتى في المنطقة بإمكانها أن توفر الأرضية للتعاون والمشاركة الإقليمية. ولو نظرنا إلى المكانة الاستراتيجية وجيو اكونوميكية الحضارات البشرية ومركزيتها للعالم الإسلامي وتمتعها بأكثر ثروات الطاقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وأهميتها في الملاحة والتجارة الدولية، فإننا سوف نؤمن بضرورة الحفاظ على البيئة وتطوير شبكة المواصلات والمبادلات الفنية والمهنية والخدماتية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والصناعية المشتركة، لكن تحقيق هذه الغايات يتطلب السلام الدائم والاستغلال العادل

لهذه الثروات وتبديل هذا الممر الحيوي إلى ممر للسلام والاستقرار والثبات. والجمهورية الإسلامية الإيرانية إذ تؤكد استعدادها الكامل للدخول في تعاون كهذا بكل ما تملك من إمكانيات إضافة إلى كونها جسراً لقامة العلاقات والأواصر اللازمة جغرافياً مع باقي المناطق المجاورة فيمقدورها وضع إمكانياتها المواصلاتية في مجال البرمجيات مثل الاستفادة من الأنسجة الضوئية لإيجاد شبكة اتصالاتية ومعلوماتية والقوى الإنسانية المتخصصة والماهرة تحقيقاً لهذا الهدف وانها مستعدة أيضاً أن تتماشى وتعاون مع كل البلدان الإسلامية والشقيقة في كل هذه المجالات.

وأكد السيد خرازي أن المنطقة بمقدورها أن تتبوأ مكانة لائقة أكثر مما هو عليه الآن في العلاقات الدولية لكن تحقيق هذه الغاية يحتاج إلى إعادة النظر في موقعها وتحديد مكانتها الجديدة، المكانة التي تذهب بالمنطقة إلى أبعد من بيع النفط الخام، مكتسبة مكانة أفضل عبر التقارب والوحدة الاقتصادية والوصول إلى التنمية المستدامة لكل بلدانها. ومما لا شك فيه أن هذه المكانة للمنطقة وعلى صعيد

والبلدان الجارة، لكنني على يقين بأنه توجد عوامل أخرى أسهمت بشكل كبير في كون العلاقات بين إيران والكويت علاقات مميزة وأوجدت حالات كثيرة من وحدة المصير.

مشيراً إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت رغم اختلافهما في العراقة والتاريخ وفترة بناء النظم السياسية والحكومية حيث يعود الأمر لإيران إلى آلاف السنين، لكنهما وطوال الأعوام الماضية كان لهما فهم متبادل وودي تجاه البعض بشأن السيادة في البلدين، حيث قامت إيران عام ١٩٦١ وهو العام الذي نالت فيه دولة الكويت استقلالها قامت بالاعتراف الرسمي بها وفي المقابل وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وتغيير نظام الحكم السياسي في البلاد وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كانت دولة الكويت من أوائل البلدان التي اعترفت رسمياً بالنظام الإسلامي في إيران، وكانت الخطوة اللاحقة هي الأرضية المشتركة بشأن تجربة الحرب المفروضة واحتلال

أراضي البلدين والتي برزت من جراء أطماع وتحريك لعناصر غير واعية داخل المنطقة وكذلك التحريكات والاستفزازات من خارجها مما أدى إلى فرض حرب غير مرغوب فيها في إيران والكويت وخسائر فادحة تكبدها البلدان. والجمهورية الإسلامية الإيرانية رغم تجاربها المرة المتأخرة عن المواقف وردات الفعل المتخذة من قبل بعض البلدان الجارة إبان الحرب المفروضة، لكنها قامت باتخاذ سياسات حكيمة تجاه غزو الكويت، الأمر الذي أسفر عن التقارب المتزايد للشعبين المسلمين في البلدين ومنذ ذلك الحين والعلاقات الفئاضية بين البلدين تضي في جو ملؤه المودة والإخاء تتعمق وتتعمق أكثر فأكثر ويوما بعد يوم. وأضاف: من الميزات المشتركة الأخرى للبلدين هي اعتقادهما واهتمامهما بمبدأ السلام والصداقة والتعايش السلمي على الصعيد الإقليمي والدولي. فإن خطاب الود والسلام للسيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في نطاق حوار الحضارات ودعوة المجتمع الدولي للاسهام والتشاور الجماعي والابتعاد عن المنفعة الشخصية ذات البعد الواحد واتخاذ سياسة إزالة التوتر وإيجاد الثقة والتعاون الشامل ليس إلا نتاج تحقيق هذه الأمنية كما أن اطروحات الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح والذي يعتبر من قلة المفكرين في المنطقة وتأكيد على ضرورة استغلال الفرص والإمكانيات الأساسية تعتبر سبيلاً لمواجهة التحديات المعاصرة وإزالة التها مشدداً على ضرورة التعامل والتماشي للبلدان في الدائرة الإقليمية في المبادى الاقتصادية والمواصلاتية

أكد نائب وزير الخارجية الإيرانية لشؤون التدريب والبحوث صادق خرازي أن إيران وقفت في الفترة السابقة مع عدد من الدول الإسلامية التي تعرضت لاعتداءات خارجية بالرغم من أن موقفها الإيجابي مع الدول الإسلامية سوف يضعها بمواقف لا تحسد عليها مع العديد من الدول الغربية، إلا أن إيران تضع في اعتبارها الأيديولوجية الإسلامية قبل أي اعتبار مصلحي آخر مشيراً إلى أن أي دولة إسلامية ستتعرض إلى اعتداء فان إيران ستقف معها حتى وإن كانت ستدفع ضريبة باهظة تجاه موقفها الداعم للاسلام منوها إلى أن إيران سبق ووقفت مع القضية الفلسطينية وباكستان واليوستة رافضاً وجود تصنيف يفرق ما بين العرب والعجم.

وأضاف خرازي في الندوة التي نظمتها كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت أسس ورعاها المستشار الخاص لرئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح وحضرها عدد من المهتمين والأكاديميين. وأضاف: هناك العديد من المشاكل الحاصلة ما بين الدول العربية والإسلامية على مختلف المستويات فلماذا يتم التركيز على قضية الجزر محل الخلاف مع الإمارات والمشاكل بين الإمارات وجمهورية إيران الإسلامية مشيراً إلى أن العلاقة الإيرانية العربية جيدة وإيران تستعد خلال أسبوعين لتنظيم مؤتمر ضخم يضم عدداً من المفكرين العرب والخليجيين موضحاً أن إيران تتبع سياسة الحياد والروية السياسية واحترام الجوار وعدم استفزاز أي دولة مؤكداً أن النظام العراقي لا يمكن الاعتماد عليه والوقوف فيه وإيران تتعامل مع الشعب العراقي لا مع نظامه

وأكد أن العلاقات مع أوروبا قد تم تحسينها وإزالة التوتر الموجود وفي العالم الإسلامي بات لإيران موقع وثقل سياسي لا يستهان به، لا سيما بعد انتصار المقاومة الإسلامية في لبنان ضد العدو الصهيوني والذي جاء بعد تضافر الجهود الإسلامية منوها إلى أن هناك استثمارات أجنبية في إيران تبلغ قيمتها ٧ مليارات دولار بدأت منذ تولي السيد خاتمي رئاسة الجمهورية، وقبلها كانت توجد استثمارات أجنبية على عهد «هاشمي» لا تقل عن ٤ مليارات دولار، والاستثمارات الأجنبية في إيران يعود تاريخها لما قبل ١٢ عاماً مضت وهناك قانون في الدستور يحدد نوعية هذه الاستثمارات وحاليا سيتم وضع تصور جديد لهذا القانون مشيراً إلى أن حتى المحافظين لا يمانعون من وجود استثمارات أجنبية في إيران.

وقال: الجمهورية الإسلامية الإيرانية لها علاقاتها القائمة على أساس مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل مع كافة البلدان الصديقة لاسيما بلدان المنطقة

القبس

مركز المعلومات والدراسات

وقال: ان عملية ربط منطقة الخليج بجنوب شرق اسيا واسيا الوسطى والصين والهند عن طريق ايران وطريق الحرير الجديد، تتطلب الاستفادة القصوى من الموانئ الكويتية وتشغيلها بطاقة قصوى او القيام بعمليات التوسيع او انشاء موانئ جديدة مما تشكل بحد ذاتها استثمارا مربحا ونوسيعا للقاعدة الانتاجية والخدمية للاقتصاد الكويتي فضلا عن ايجاد فرص عمل وتنويع مصادر الدخل من جانب، والحماية السياسية وربطها استراتيجيا بشرق ووسط اسيا.

المياه العذبة ونقل الحجاج والمعتمرين ونقل السلع والخدمات من والى الكويت عبر دول شرق اسيا الوسطى والصين ونقل السلع والخدمات من والى الكويت عبر اوروبا الغربية وتأسيس شركات استثمارية وصناعية وخدمية مشتركة وتأسيس مناطق تجارية حرة مشتركة وانشاء او توسيع الموانئ. واضاف الكندري: يمكن التعاون والتنسيق بين الكويت وجمهورية ايران الاسلامية من خلال ايجاد صناعات مشتركة وخاصة بالنسبة للبترول وكيمائيات ومشتقاتها وكذلك الصناعات التي لها امتيازات نسبية في الكويت ولكن تقصصها اسواق استهلاكية كبيرة مثل سوق ايران. وبالتالي يستلزم اعداد دراسات اقتصادية للتعرف على صناعات مشتركة تتكامل فيها المزايا النسبية الاقتصادية للدولتين وتأسيس سوق تجارية مشتركة حرة للتبادل واعادة التصدير بين البلدين وبقعة دول العالم وفي مجال نقل المياه العذبة. وشدد على ضرورة الاهتمام بمجال نقل السلع والخدمات من والى الكويت وايران ثم الى العالم الخارجي من خلال طريق الحرير الجديد وهذا المجال الاخير سيساهم بالتأكيد في ترسيخ وتعميق المركز التنافسي للمنتجات الكويتية وذلك من خلال تخفيض تكلفة النقل سواء بالنسبة للمنتجات الوطنية ولمنتجات اعادة التصدير الى دول شرق اسيا والصين واوروبا واسيا الوسطى والتي تشكل حجم السكان حوالي 5 بلايين مقابل 500 مليون في اوروبا منوها الى ان الكويت تستطيع ان تساهم مع المؤسسات الايرانية في استكمال وتحسين البنية الاساسية لوسائل النقل واستحداث تكنولوجيا متقدمة وذلك بتمويل بعض المشاريع او المشاركة بنسبة معينة. مشيرا الى ان التعاون والتنسيق الاقتصادي من خلال طريق الحرير الجديد الذي يربط اسيا الوسطى واوروبا وشرق اسيا والهند والصين عن طريق جمهورية ايران الاسلامية ومن ثم الى افريقيا نعتقد ان له مردودا استثماريا واقتصاديا في غاية الاهمية في الامد الطويل ناهيك بالابعاد والمزايا السياسية والاجتماعية والثقافية ونعتقد ايضا ان الكويت ستستفيد كثيرا من هذا المشروع وذلك لخصوصية وهيكلية الاقتصاد الكويتي التي تم توضيحها فيما سبق، وذلك من خلال اعادة التصدير او من خلال تصدير المنتجات الكويتية الى الاسواق العالمية بأسعار تنافسية ومتميزة لما يعكسه هذا التعاون والتنسيق من تخفيض تكلفة الانتاج سواء على اساس الانتاج الكبير او بالنسبة لتكلفة النقل وسرعة وصولها بشكل آمن وكفاءة عالية.